

العنوان:	الحرية : مدخل إلى الخريطة المفاهيمية
المصدر:	الوعي الإسلامي
المؤلف الرئيسي:	عزت، هبة رؤوف
المجلد/العدد:	س51, ع586
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2014
الناشر:	وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية
الشهر:	أبريل
الصفحات:	32 - 34
رقم MD:	671952
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	الحرية ، ألفاظ القرآن الكريم
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/671952

الحرية: مدخل إلى الخريطة المفاهيمية

د. هبة رءوف عزت
أستاذة جامعية - مصر



برز مفهوم الحرية في القرون الأخيرة ليتقدم إلى رأس قائمة المفاهيم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للحدثة ومشروعها، وهو مفهوم يخاطب الإنسان في كينونته. وللهولة الأولى قد يبدو مفهوم العدالة أكثر ارتباطا بالموازن والعلاقات الموضوعية، في حين يوحى مفهوم الحرية -ظاهريا- بأنه مفهوم يتعلق بالإرادة، ويرتبط بالذاتية. لكن الحرية أيضا تواجه قيودا وتستلزم «تحررا» من الشروط المحيطة بالحالة الإنسانية. ويظل الوقع الأول للكلمة على الأذن موحيا بالذات والوعي والاختيار.

خريطة المفاهيم القرآنية

يبدأ العقل المسلم وعيه بالمفاهيم والمعاني من كتاب الله، فهو منطلقه المعرفي وبوصلته المفاهيمية. والبحث عن المعنى لا يستلزم تطابق اللفظ وإنما استكشاف حقل الدلالة، فإذا كان لفظ الحرية هو المعبر عن معاني: الإرادة والكرامة والاختيار، فإن البحث عن المعاني المقابلة والألفاظ المعبرة عنها يغدو نقطة البدء والانطلاق. في كتاب الله والخبرة النبوية الحرية تقابل العبودية، ولا يستخدم اللفظ للتعبير عما نقصده اليوم بالحرية من حيث كونها إرادة الاختيار والقدرة على إنفاذه في شتى جوانب حياة الفرد أو الجماعة (حين نتحدث عن الحريات العامة مثلا)، بل نجد ألفاظا أخرى تتسق مع منظومة الرؤية الإسلامية الكلية للكون والعالم والخلق والمعاد. وقبل أن نتعرض إلى تلك المفاهيم يستوقفنا أن الفكر الغربي في جذوره اليونانية كانت الحرية أيضا تقابل العبودية، ولم يكن للعبد مكان ولا مكانة في الترتيب الاجتماعي، ولا حق في المواطنة والمشاركة. أما في التصور الإسلامي والخبرة النبوية فقد كانت العبودية مكانة قانونية ولم تكن حائلا دون التمتع بالحقوق الأساسية ولا المكانة الاجتماعية،

حيث كانت الوظيفة العقيدية للدولة وتأسيسها على المساواة الأصلية بين البشر والموالاتة الإيمانية بين المسلمين الذين تجمعهم مساحات العبادة في المسجد والجهاد ميزانا يجعل للعبد والحر حقوقا تكاد تقارب التساوي، وإن اختلف الوضع القانوني، الذي يمكن الخروج منه بالمكاتب أو العتق. فما هي المفاهيم التي يمكن أن تؤسس عليها رؤية الإسلام للإرادة والاختيار؟

الفطرة والخيرية والحق والحدود

أول هذه المفاهيم هو مفهوم الفطرة، فإذا كانت الحرية بمعناها المعاصر تكفل للإنسان «التحقق الذاتي»، وتضمن له التجانس مع نفسه دون ضغوط أو إكراه، فإن الإسلام يقدم له تصورا عن «نفسه» تلك: نشأتها وسياقاتها وطبيعتها. لذلك، فجدل الحرية لا ينفك عن جدل الطبيعة الإنسانية. والمنظومات الفكرية المختلفة تتفاوت في تعريفها للجبر والاختيار باختلاف نسبة الإنسان فيها للطبيعة وللخلق الأول. لا غرابة إذن أن تحتاج الحدثة إلى فكر داروين كي يحررها من قصة عرض الأمانة على السموات والأرض وتحمل الإنسان لها بالاستخلاف، وخلق آدم وحوار الحكمة من خلقه الذي دار بين رب العزة والملائكة، والصراع بين آدم وإبليس، وكيف علم الله آدم الأسماء ثم ابتلاه ثم تاب عليه وهداه، ومسيرة بني آدم على الأرض. احتاج الأمر إلى أسطورة التطور وإلى فكرة العقد الاجتماعي كي يتم تأسيس الإرادة الإنسانية على مرجعيتها الذاتية مقابل إلزام الله للمؤمنين بكلمة التقوى.. وكانوا أحق بها وأهلها. ولذا، تصبح الفطرة هي منطلق الحرية، حيث إن غايتها هي تحقق الإنسان، وهذا لا يكون إلا بالعودة إلى فطرته وأداء رسالته وتحقيق بشريته في علاقتها

بالربانية: «وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّكُمْ عَلِيمًا» (آل عمران: ٧٩).

لا نتعجب إذن من أن الخروج بالحرية من هذه الفطرية يعني بالضرورة نسبية الأخلاق، إذ إن مجافاة الحقيقة وهجر الشريعة لا يتركان مجالا إلا للهوى، وبالتالي كان نمو منظومة نسبية الأخلاق مسألة تابعة ومنطقية لمن أنكر الألوهية والنبوة وترك العقل وحده يقرر الخيارات ويضع الحدود والمسارات.

فما هي ركيزة الحرية في التصور الإسلامي وبأي لغة يمكن فهمها؟ يبدو مفهوما الحق والحدود ركيزتين لفهم الإرادة الإنسانية والاختيار، فما من حرية إلا ولها سياج من حق: لك أو عليك، لله أو للعباد. والحدود هي نقاط الوقوف والانتها، فلم يستخدم القرآن لفظ الحدود لوصف العقوبات كما هو شائع، بل العقوبة نتيجة التعدي على حد وتجاوزه.

ونجد أيضا مفهوم الحكم، فالحرية في الفلسفات الوضعية هي حكم الفرد على حاجاته وتحقيقها، والذي هو منفك عن حكم الله. والحكم نتيجة لميزان ومنطق عقلي يهديه الوحي أو يستبد به الهوى. ولم يكن -مرة أخرى- مقصود الحكم في اللفظ القرآني إلا ذلك، رغم أن الشائع أن الحكم هو السلطة، وما هي إلا أصل عن فرع، والقرآن لا يستخدم لفظ حكم لوصف السلطة والسلطان، بل يستخدم لفظ الملك. الحكم إذن هو منطق النظر إلى الأمور وقياس أصلها وعواقبها، والحرية في التصور الإسلامي جذورها أصلاها ثابت في حكم الله وفرعها في سماء العقل واجتهاده في النظر والفهم والتدبر والفقه.

مفهوم آخر يقترن بتصورات الاختيار وسعته أو ضيقه هو مفهوم الخيرية، فالإرادة والفعل اللذان يتحرك في سياقهما الإنسان غايتهما الخيرية، ومنطلقهما مكارم الشيم، فالرسالة المحمدية غايتها إتمام مكارم الأخلاق،

ودستور الأخلاق في القرآن هو ترشيد للسلوك الإنساني كي لا «يطغى»، وتأديب وتهذيب للإرادة كي لا تستجيب إلى نوازع البغي والعدوان. فإرادة الإنسان وأحكام الله أطر ضابطة، وكرامته وتحققها نابعان من تلك الموارد الصافية. ولا يكتمل العدل إلا بأن يكون هناك يوم آخر كي يكون البقاء للأصلح.. لا للأقوى، دنيا ثم آخرة.

الإيمان والتقوى

أين يكمن الاختيار إذن؟ سؤال مهم. يكمن في المشيئة الأصلية لاختيار الدين: إيمان أم كفر؟ من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر.. ثم: لكم دينكم ولي دين.

لذلك، لا يمكن تحليل المفاهيم إلا في سياق دينها، إيماناً كان هذا الدين ومنظومة وحي ونبوة أم منظومة كفرية لا تؤمن بالله ولا ملائكته ولا كتبه ولا رسله.. ولا اليوم الآخر.

تبدو الحرية في الرؤى الوضعية هي الحركة بغير قيود والانطلاق بغير حدود، ثم الحديث عن موازنة ذلك مع حريات الآخرين. تأتي نظريات النسبية وتروح نظريات النفعية والبراغماتية، ويظل ضابط الإرادة في الرؤية الإسلامية هو التقوى، تلك التقوى التي قد تجعل الإنسان يترك حتى حقه أو يتفضل ببعضه تأليفاً للقلوب أو تلطفاً بالأفئدة.

الحرية في الفكر الوضعي، قديمه وحديثه، تبدأ من الفردية: النظر إلى الإنسان في تفرد وقيامه بنفسه ولنفسه. وهذا أمر معتبر كفلته منظومة الحقوق في الإسلام، من حيث خصوصية القرار والمساحات والمسؤولية والمحاسبة، بيد أن التفكير في الفردي موصول طوال الوقت بالتفكير في صيغة الجمع، ومنطق الجماعة، في توازن دقيق لا يترك أحدهما يطغى على الآخر.

ميزان هذا التوازن هو التقوى، مهما بلغت منظومة الحقوق والقضاء من الأحكام، فالقيم على حكم الله هو تقوى

المؤمن لا أحكام المؤسسات والقواعد. من هنا تبرز حفاوة الإسلام -كما ذكرنا- بالبنیان الأخلاقي للمسلم، تماسكا وتزكية وارتقاء.

الحرية والحدثة: مراجعات

لوتأملنا في مكونات منظومة الحدثة، فكريا وعمليا، نجد أن مقوماتها الأساسية هي: العلمانية التي تفصل الدولة عن الدين والأخلاق، العقلانية المنفكة عن الغيب والوحي، الصناعية وما بعد الصناعية في الاقتصاد، المدنية في العمران البشري، عوالة السوق، سيادة العلوم الطبيعية على الفلسفة والعلوم الإنسانية.

لا يمكننا فهم التحولات الراهنة في مفهوم الحرية إلا لو أدركنا منظومة معقدة ومتشابكة من العناصر.

فهل تحرر الإنسان بتأسيس الدولة القطرية الحديثة التي وصفها برتراند راسل بأنها استبدلت سلطة الدولة بسلطان الله؟ هل تحرر بالقوانين التي اختارها الإنسان لتحكمه وأبى أن ينزل على «حكم» الله؟ هل حققت الحدثة بهذين الأمرين ما وعدت به من أمن وسلام عالمي كي تنتهي الحروب الدينية ويبدأ عهد الاستقرار (الذي كان ذروة عصر الاحتلال والاستيطان للشعوب الأخرى)؟

هل حررت المنظومة الرأسمالية الإنسان وحققت له احتياجاته كي «يختار» ما يشاء أم فرضت عليه ما هو متاح في السوق واستبدت بحريته حين نشرت ثقافة الاستهلاك وقرنت المكانة بالمادة والملكية؟

هل أتاحت مساحات المدن الحديثة والكوزمبوليتانية في مرحلة العوالة للإنسان الانعتاق من المجتمع الزراعي أو البدوي «التقليدي».. «الأبوي».. «المتخلف»؟

وأخيرا وليس آخرا، هل أعطى العلم بمنتجاته المختلفة للإنسان الحرية أم صاغ صورا جديدة من العبودية؟ وهل أطلقت الآلة للإنسان قدراته الكامنة ومهاراته الاجتماعية أم قيدتها إلى

حد الضمور؟

وماذا فعلت الآلة والتكنولوجيا في الفطرة؟ والعقلانية في الروح؟ والفردية في الحس الجماعي؟

ليس هذا استخفافا بدورات العمران والحضارة البشرية، ولا بالمنجز الذي حققه العقل الإنساني في حركته في التاريخ، وليس ركونا لوضع التخلف، ولا ثقافة تأبى التجدد وتستعصي على النهضة، لكنها أسئلة تضع الحرية في سياق أكثر تعقيدا، بل وتضع الحريات العامة نفسها في إطار الهيمنة التي تمارسها الدولة الحديثة عبر تشريعاتها وأجهزتها وقوانينها وأسواقها وتوظيفها للتكنولوجيا في الرقابة والسيطرة على الفرد وكل ما يتعلق به من معلومات وحركة وخيارات.

لسنا في حاجة إلى بيان كيف يؤثر الفقر على الحرية، ففي هذا مجلدات مكتوبة ورؤى معلومة، ولا كيف تنزع تكنولوجيا الاتصال خصوصية الإنسان وتسمح بانتهاك أدق أسرارها، ولا كيف تُغير تلك العوالم الإلكترونية بعضا من فطرته وعلاقته هو بذاته.

وإذا كنا قد ذكرنا أن الحرية لا تنفك عن جدل الطبيعة الإنسانية وتعريفها في علاقتها بالكون والغيب، فلا ندهش من حركات العودة إلى الطبيعة والخروج من أسر السوق والتكنولوجيا، وحركات الدفاع عن البيئة في مواجهة إفساد الإنسان لها بما يصادر خيارات حقيقية تتعلق بالحرية، ليس فقط لهذا الجيل، بل لأجيال قادمة.

اليوم في الغرب جدل صاعد حول الطبيعة الإنسانية ذاتها، يلزمنا أن نتابعه لأنه سيؤثر في إعادة تعريفنا لمفاهيم الحرية والعدالة.

وعلينا أن نتذكر، ونحن نعيد قراءة المفاهيم، أن لها خرائط، وأنها مصدر لمعنى الوجود والسلوك، وأن تعقد الواقع وارتبائه نتاجا لمفاهيم، وأن عالم تجديد المفاهيم وإصلاحها هو مفتاح النهضة.